

تفسير البحر المحيط

@ 16 @ وقال ابن عطية : قرأ البزي ، وابن فليح ، عن ابن كثير : بشد التاء وفتح اللام وشد القاف ، ويلزم على هذه القراءة إذا ابتداءً أن حذف همزة الوصل ، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة ، كما لا تدخل على أسماء الفاعلين . انتهى . كأنه يخيل أنه لا يمكن الابتداء بالكلمة إلا باجتلاب همزة الوصل ، وليس ذلك بلازم كثيراً ما يكون الوصل مخالفاً للوقف ، والوقف مخالفاً للوصل ، ومن له تمرن في القراءات عرف ذلك . .

{ قَالَواَ لَاحِـيَرَةً } : أي لا ضرر علينا في وقوع ما وعدتنا به من قطع الأيدي والأرجل والتصليب ، بل لنا فيه المنفعة التامة بالصبر عليه . يقال : ضاره يضيره ضيراً ، وضاره يضره ضوراً . إنا إلى ربنا : أي إلى عظيم ثوابه ، أو : لا ضير علينا ، إذ انقلبنا إلى

□ بسبب من أسباب الموت والقتل أهون أسبابه . وقال أبو عبد □ الرازي : لما آمنوا بأجمعهم ، لم يأمن فرعون أن يقول قومه لم تؤمن السحرة على كثرتهم إلا عن معرفة بصحة أمر

موسى فيؤمنون ، فبالغ في التنفير من جهة قوله : { قَالَ ءَامَنَتُمْ لَهُ قَدِيلَ أَنْ ءَاذَنَ } موهماً أن مسارعته للإيمان دليل على ميلهم إليه قبل . ويقوله : { إِنْ زُمَّهُ

لَكَ بِيْرُكُمْ } ، صرح بما رمزه أولاً من مواطأتهم وتقصيرهم ليظهر أمر كبيرهم ، ويقوله : { فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ } ، حيث أوعدهم وعيداً مطلقاً ، وبتصريحه بما هددهم به من

العذاب ، فأجابوا بأن ذلك إن وقع ، لن يضير ، وفي قولهم : { إِنْ زُمَّ إِيَّايَ * رَبِّكَ * مُنْقَلَبُونَ } ، نكتة شريفة ، وهو أنهم آمنوا لا رغبة ولا رهبة ، إنما قصدوا محض الوصول

إلى مرضات □ والاستغراق في أنوار معرفته . انتهى ملخصاً . ويدفع هذا الأخير قولهم : { إِنْ زُمَّ نَطْمَعُ } إلى آخره ، ولا يكون ذلك إلا من خوف تبعات الخطايا . والظاهر بقاء

الطمع على بابه كقوله : { وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْمُقْتَدِمِينَ } . وقيل : يحتمل اليقين . قيل : كقول إبراهيم عليه السلام : { وَاللَّذِي

أَطْمَعُ } . .

وقرأ الجمهور : { أَنْ كُنَّا } ، بفتح الهمزة ، وفيه الجزم بإيمانهم . وقرأ أبان بن تغلب ، وأبو معاذ : إن كنا ، بكسر الهمزة . قال صاحب اللوامح على الشرط : وجاز حذف

الفاء من الجواب ، لأنه متقدم ، وتقديره : { أَنْ كُنَّا أَوْ لَوْ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ } فإننا نطمع ، وحسن الشرط لأنهم لم يتحققوا ما لهم عند □ من قبول الإيمان . انتهى . وهذا

التخريج على مذهب الكوفيين وأبي زيد والمبرد ، حيث يجيزون تقديم جواب الشرط عليه ، ومذهب جمهور البصريين أن ذلك لا يجوز ، وجواب مثل هذا الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .

وقال الزمخشري : هو من الشرط الذي يجيء به المدلول بأمره المتحقق لصحته ، وهم كانوا متحققين أنهم أول المؤمنين . ونظيره قول العامل لمن يؤخر . جعله إن كنت عملت فوفني حقي ، ومنه قوله تعالى : { إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فَرَى سَيِّئِلَىٰ وَإِتِّغَاءَ مَرُوضَاتِي } ، مع علمه أنهم لم يخرجوا إلا لذلك . وقال ابن عطية بمعنى : أن طمعهم إنما هو بهذا الشرط . انتهى . ويحتمل أن تكون إن هي المخففة من الثقيلة ، وجاز حذف اللام الفارقة لدلالة الكلام على أنهم مؤمنون ، فلا يحتمل النفي ، والتقدير : إن كنا لأول المؤمنين . وجاء في الحديث : (إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم) يحب العسل) ، أي ليحب . وقال الشاعر : % (ونحن أباة الضيم من آل مالك % .
وإن مالك كانت كرام المعادن .
أي : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وأول يعني أول المؤمنين من القبط ، أو أول المؤمنين من حاضري ذلك